



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

دول الخليج تريد إعادة تشكيل الشرق الأوسط حسب تصورها

إيكونوميست

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

حتى الشهر الماضي، كانت دول البريكس، وهي نادي دبلوماسي يضم البرازيل، وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا وفيه أعضاء من كل ركن من أركان العالم النامي باستثناء الشرق الأوسط. ولكن لم يعد الأمر كذلك: فمن بين الدول الستة المدعوة للانضمام إلى الكتلة في قمتها السنوية التي ستعقد في 22 أغسطس/ آب، هناك أربع دول - مصر وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - من المنطقة. وإذا قُبلوا جميعاً، فإن الشرق الأوسط سيشكل أكثر من ثلث أعضاء الكتلة الموسعة.

وتعدُّ هذه الدعوات إحدى العلامات العديدة التي تشير إلى أن الشرق الأوسط يتغير. وتحاول دول الخليج الغنية ترسيخ نفسها كقوى وسطى غير منحازة. حيث عرضت السعودية التوسط بين روسيا وأوكرانيا. وتريد دولة الإمارات العربية المتحدة، التي ستستضيف قمة المناخ العالمية هذا العام، Cop28، القيام بدور مزدوج باعتبارها دولة مصدرة للنفط وقوة للطاقة الخضراء. ومجلس التعاون الخليجي المكون من ستة أعضاء هو أحد النقاط الاقتصادية الساخنة في العالم، حيث يجذب الموهوبين والأثرياء من الشرق والغرب وينشر مجموعاتٍ هائلةً من رؤوس الأموال في الخارج.

والأمر الأكثر إثارةً للدهشة هو الهدوء المكتشف حديثاً (والنسبي) في الشرق الأوسط. فقد أدى وقف إطلاق النار إلى تهدئة الحرب المستمرة منذ ثماني سنوات في اليمن. وانفتحت إيران والمملكة العربية السعودية في مارس على تخفيف نزاعهما المستمر منذ 40 عاماً. وأصلحت قطر علاقاتها مع جيرانها. حتى أن المنطقة تصالحت مع نظام بشار الأسد. وفي الوقت نفسه، تحث أمريكا المملكة العربية السعودية على الانضمام إلى اتفاقيات إبراهيم، والتي بموجبها أقامت أربع دول عربية أخرى علاقاتٍ مع كيان إسرائيل منذ عام 2020.

قبل خمس سنوات، قدّم محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي والحاكم الفعلي

للمملكة العربية السعودية، رؤية مفعمة بالأمل حول إلى أين يمكن أن تتجه الأمور. وقال: "أعتقد أن أوروبا الجديدة هي الشرق الأوسط". "النهضة العالمية القادمة ستكون في الشرق الأوسط".

وتتناسب تعليقاته مع السرد الشائع بشكل متزايد في الخليج وهو أن الشرق الأوسط "الجديد" سيركز على الاقتصاد بدلاً من الديمقراطية أو الأسلمة أو غيرها من الأيديولوجيات المشتتة للانتباه. فالدبلوماسية ستجلب الاستقرار، وهو ما من شأنه أن يعزز الاستثمار والنمو الذي يساعد الجميع على تجاوز الاضطرابات التي شهدتها العقود الماضية. وقد طبقت دول الخليج هذا النموذج في الداخل منذ فترة طويلة؛ والآن يريدون تصديره.

يتمتع الشرق الأوسط بإمكانات هائلة. أولاً، والأكثر وضوحاً، أنه مليء بالهيدروكربونات. فهو يمثل 36% من إنتاج النفط العالمي، و46% من صادرات النفط، و22% من إنتاج الغاز الطبيعي، و30% من صادرات الغاز الطبيعي المسال. وهذه الأرقام سوف ترتفع فقط. وتتمتع المنطقة باحتياطيات هائلة (52% من الإجمالي العالمي للنفط و43% للغاز) وتكاليف إنتاج منخفضة. وفي الوقت الذي تشعر فيه شركات النفط الغربية الكبرى بالقلق بشأن الاستثمار، تعمل الشركات الخليجية على زيادة طاقتها الإنتاجية.

الموقع مهم أيضاً: فالمنطقة تربط بين أوروبا وإفريقيا وآسيا. وتمر نحو 30% من حاويات الشحن العالمية عبر قناة السويس في مصر، في حين تمر 16% من شحناتها الجوية عبر مطارات الخليج. ويشكل سكانها الشباب مصدر قوة آخر: 55% من سكان الشرق الأوسط هم تحت سن الثلاثين، مقارنة بنحو 36% من سكان بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو نادٍ ينتمي في أغلبه إلى البلدان الغنية.

مصيبة هائلة

ومع ذلك، كانت قصة العقدين الماضيين مليئة بالصراع واليأس. أولاً، جاء الغزو الأميركي المشؤوم للعراق في عام 2003. ثم أعقب ذلك غضب الربيع العربي، الذي جلب الاضطرابات ولكن ليس الديمقراطية: فكل البلدان المتضررة في نهاية المطاف إما ارتدت إلى الدكتاتورية أو انهارت إلى حرب أهلية. وأدّى عنف الإسلاميين والصراع الطائفي إلى تفاقم مشاكل المنطقة.



المصدر: البنك الدولي

ويمثل الشرق الأوسط 6% من سكان العالم، لكنه لا يمثل سوى 4% من الناتج الاقتصادي. وإذا استبعدنا عدداً قليلاً من منتجي النفط الكبار، فإن هذا الرقم سينخفض إلى أقل من 2%. وفي معظم أنحاء المنطقة، يعاني الناتج المحلي الإجمالي للفرد من الركود أو الانخفاض (انظر الرسم البياني 1). فقد ارتفعت معدلات الفقر في مصر ولبنان، ناهيك عن السودان وسوريا واليمن التي مزقتها الحرب.

لكن هناك ثلاثة تحولات كبيرة جارية من شأنها أن تغير مكانة الشرق الأوسط في العالم. الأول هو المسافة المتزايدة بين دول الخليج وأميركا. لقد سعى ثلاثة رؤساء متعاقبين إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. وجو بايدن الحالي لا يحاول فرض الديمقراطية على المنطقة؛ بل إنه لا يبدو مهتماً كثيراً بكبح جماح البرنامج النووي الإيراني. ولأميركا أولويات أخرى:

المنافسة مع الصين، والحرب في أوكرانيا، والاضطرابات السياسية في الداخل.

كما أن الدور الاقتصادي لأميركا يتضاءل أيضاً. وعلى مدى الأعوام الثلاثين الماضية، ارتفعت حصة صادرات الشرق الأوسط المتجهة إلى الصين والهند من 5% إلى 26%، وفقاً لصندوق النقد الدولي. وانخفضت الحصة المرسلة إلى أوروبا وأميركا من 34% إلى 16%. ويعكس قسم كبير من هذا شهية آسيا المزدهرة للنفط، وهو مصدر التصدير الرئيس في المنطقة. وفي التسعينيات، استحوذت الصين على أقل من 1% من صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الخام، وحصلت الهند على أقل من 3%؛ وبحلول عام 2021، كانت هذه الأرقام 28% و12%.

ويقع النفط في قلب التحول الثاني في أسواق الطاقة. وتحاول المنطقة أن تصبح قوة أكبر في مجال النفط والغاز لتمويل التحول بعيداً عن الهيدروكربونات، على الرغم من أن

ذلك قد يبدو متناقضاً. وقد جلبت أسعار النفط المرتفعة الأخيرة مكاسب غير متوقعة.

سجلت شركة أرامكو، العملاق السعودي المملوك للدولة، أرباحاً قياسية بلغت 161 مليار دولار العام الماضي، ارتفاعاً من 110 مليارات دولار في عام 2021. وتخطط لتوسيع طاقتها بمقدار مليون برميل يومياً (حوالي 10%) على مدى السنوات الثلاث المقبلة. الإمارات العربية المتحدة لديها هدف مماثل. كما أنها جعلت من نفسها نقطة عبور للنفط الإيراني والروسي الخاضعين للعقوبات الغربية. وتخطط قطر، وهي بالفعل أكبر مُصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، لزيادة الإنتاج بنسبة 63% بحلول عام 2027.

ويتم ضخ العائدات في صناعات جديدة. فبدلاً من إيداع أموال النفط في سندات الخزنة الأمريكية، كما فعلت من قبل، تقوم المملكة العربية السعودية بشراء كل شيء من لاعبي كرة القدم الأوروبيين إلى حصص في شركات السيارات الكهربائية. وفي هذا الصيف، أبرمت المملكة صفقة بقيمة 2.6 مليار دولار مع أكبر شركة تعدين في البرازيل، كجزء من خطة لإنفاق 170 مليار دولار على الصناعة بحلول عام 2030.

التحول النهائي هو في المواقف. وتظهر الاستطلاعات أن العرب ينظرون إلى الاقتصاد على أنه همهم الأول. ويقول حوالي ثلث الشباب العربي إن تكلفة المعيشة هي أكبر مشكلة في المنطقة، بينما يشير ثلث آخر إلى البطالة؛ ويقول ما يقرب من نصفهم أنه من الصعب الحصول على وظيفة في بلدهم. وعندما سُئلوا عما إذا كان الاستقرار أم الديمقراطية أكثر أهمية، اختار 82% الأول. وتعتقد أعداد متزايدة أن الديمقراطية تضر بالنمو الاقتصادي.

ويبدو أن قادة دول الخليج أيضاً لديهم نظرة جديدة. فعلى مدى العقد الماضي، سعوا إلى استخدام القوة لتغيير المنطقة. وحاولوا فرض حكومة صديقة على اليمن؛

وأرسلت المملكة العربية السعودية أسلحة إلى المتمردين السوريين؛ وحاولت الإمارات تنصيب خليفة حفتر، أمير الحرب، قائداً لليبيا. ولكن كل جهودهم باءت بالفشل.

في الوقت الحالي على الأقل، انتهى عصر السياسة الخارجية الرجولية. وكان التحول الدبلوماسي الأكثر غير المتوقع هو الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران. فقد كانا على خلاف منذ الثورة الإسلامية الأخيرة في عام 1979، حيث خاضا حربا بالوكالة امتدت في نهاية المطاف إلى العراق ولبنان وسوريا واليمن. ومع ذلك، وبدفعة من الصين، انفقا في مارس/آذار على إعادة فتح سفارتيهما، اللتين كانتا مغلقتين منذ عام 2016، لتخفيف حدة الانتقادات التي يوجهانها لبعضهما البعض في وسائل الإعلام المدعومة من الدولة وتعزيز العلاقات الاقتصادية. إنهما ليسا صديقين، لكن الصفقة قللت من فرص الصراع في الخليج.

التحول الأكثر بغضاً هو إعادة دمج السيد الأسد. ولم يبق بأي بوادر نحو الإصلاح أو المصالحة. لكن في شهر مايو سمح له السعوديون باستعادة مقعد سوريا في جامعة الدول العربية.

ومع ذلك، فقد أدى تخفيف التوترات الى قدر من الهدوء، وهو ما قد يساعد في تفسير تحسن التوقعات الاقتصادية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الجزء غير النفطي من اقتصادات دول الخليج بنسبة 4.2% هذا العام (دون تغيير عن العام الماضي)، حتى مع توسع الجزء النفطي بنسبة 1.9% فقط (انخفاضاً من 10.3% في عام 2022). واجتذبت المنطقة 6% من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر العام الماضي، أي أعلى 3% مما كانت عليه في عام 2019.

أسواق رأس المال تزدهر. وشكّلت الشركات في أبو ظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة 14% من الاكتتابات العامة الأولية في العالم في الربع الأول من عام 2023. ويقدر

بنك جولدمان ساكس أنّ الملكية الأجنبية للأسهم في الشرق الأوسط صعدت من 2% في عام 2017 إلى 10% في العام الماضي. فهي تتوقع ارتفاع وزن المنطقة في مؤشرات الأسواق الناشئة إلى 10% في السنوات القليلة المقبلة، من 7% اليوم.

وتحرز الإصلاحات المحلية الكبيرة تقدماً: تم توظيف 31% من النساء السعوديات في الربع الأول من هذا العام مقارنة بنسبة 16% في نفس الفترة من عام 2017. وتحاول دول الخليج أيضاً أن تكون أكثر صرامة عند صرف المساعدات. ولا يزال بعضها يأتي بشروط قليلة: فقد حصلت تونس، على سبيل المثال، على خطة إنقاذ مفاجئة بقيمة 500 مليون دولار (معظمها قروض) من المملكة العربية السعودية في يوليو/تموز. لكن يتعين على مصر جمع الأموال عن طريق بيع حصص في الشركات التي تديرها الدولة لصناديق الثروة السيادية من قطر والإمارات العربية المتحدة.

ويفكر المتفائلون حول ما يمكن أن يؤدي إليه هذا. إن الشرق الأوسط الأكثر هدوءاً يعني مخاطر أقل على التجارة العالمية وتدفقات الطاقة، وعدد أقل من اللاجئين (تمثل المنطقة أكثر من ثمانية ملايين من إجمالي 35 مليوناً على مستوى العالم). وبينما تسعى الشركات الغربية إلى تنويع سلاسل التوريد، فإنّ الشرق الأوسط الشاب يمكن أن يصبح قاعدة تصنيعية جديدة. إن صناعة السيارات المزدهرة في المغرب، والتي تنتج حوالي 700 ألف سيارة سنوياً وتدعم 220 ألف وظيفة، تظهر ما هو ممكن.

ويمكن للمنطقة أيضاً أن تقوم بالمزيد من الأعمال التجارية مع نفسها. وتعاذل التجارة داخل الشرق الأوسط 2.9% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، مقارنة بـ 22% داخل الاتحاد الأوروبي. ويقدر الباحثون في شركة ماجد الفطيم، شركة التجزئة الإماراتية العملاقة، وشركة ماكينزي الاستشارية، أن إسقاط الحواجز أمام التجارة يمكن أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بمقدار 230 مليار دولار (5%). وإذا تخلصت

المملكة العربية السعودية وإسرائيل من هذا الخلاف، فإن العلاقات التجارية مع الاقتصاد الأكثر ديناميكية في الشرق الأوسط ستصبح ممكنة.

ويمكن ربط البنية التحتية معاً أيضاً. لقد فكرت دول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة في دمج خطوط السكك الحديدية الخاصة بها، والتي يمكن ربطها بسهولة مع خطوط السكك الحديدية في العراق وإسرائيل والأردن أيضاً. ويمكن لخطوط الأنابيب أن تنقل الهيدروجين السعودي منخفض التكلفة عبر البحر الأبيض المتوسط إلى المستهلكين في أوروبا؛ كما يمكن لخطوط النقل المحسنة أن تسمح لمنطقة مشمسة بتصدير الطاقة الشمسية.

إنها رؤية مغرية، ولكن هناك العديد من المزالق. الأول هو أن التقدم الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية كان متفاوتاً. كان الشرق الأوسط منذ فترة طويلة ممزقاً بالانقسامات السياسية، بين الثوار والملكيين، والقوميين والإسلاميين، والسنة والشيعة. ولكن التمييز الأكثر أهمية اليوم هو التمييز الاقتصادي، بين الدول المزدهرة والدول الفقيرة.

ومن المؤسف أن معظم منطقة الشرق الأوسط تعاني من الفقر المدقع. وحتى في وقت الهدوء الإقليمي، فإن الاقتصادات المتردية تهدد استقرار هذه البلدان. ففي السنوات الخمس الماضية وحدها، منذ أن بدأ الأمير محمد الحديث لأول مرة عن النهضة الإقليمية، كانت هناك احتجاجات كبيرة في الجزائر وإيران والعراق والأردن ولبنان والسودان.

سوء الإدارة الفرعونية

مصر، الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم العربي، مثيرة للقلق بشكل خاص. وكان عبد الفتاح السيسي، الجندي الذي يدير البلاد منذ انقلاب عام 2013، ينفق باستمرار أقل مما يتطلبه الدستور على الصحة والتعليم. لكنه وجد المال اللازم لتنفيذ مشاريع

ضخمة مثل إنشاء عاصمة جديدة في الصحراء ولشراء كميات كبيرة من الأسلحة للجيش (مصر هي سادس أكبر مستورد للأسلحة في العالم).

وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى 93%، و36% من القروض مقومة بالعملات الأجنبية. وقد ظل اقتصادها غير النفطي في حالة انكماش لمدة 33 شهراً متتالياً ولمدة 81 شهراً من الـ 90 شهراً الماضية. لقد فقدت العملة نصف قيمتها خلال العامين الماضيين ومن المحتمل أن تنخفض قيمتها مرة أخرى قريباً. وسجل معدل التضخم السنوي رقماً قياسياً بلغ 38% في يوليو. وعانى المواطنون من انقطاع التيار الكهربائي في ظل الحر الشديد هذا الصيف بسبب عدم قدرة الحكومة على استيراد ما يكفي من الوقود لتشغيل محطات الكهرباء

ويبدو أن حدوث أزمة كاملة في ميزان المدفوعات أمر محتمل. وحتى لو تعثرت الحكومة، فسوف يكون من الصعب إعادة اختراع المنطقة عندما تكون أكبر دولها في حالة احتضار. وإذا اندلعت الاضطرابات على نطاق كافٍ، فقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بالآفاق الاقتصادية لدول الخليج.



المصدر: البنك الدولي

وهناك خطر آخر يتمثل في فشل حتى الدول المزدهرة في المنطقة في خلق فرص العمل وتحقيق النمو الذي وعدت به. ولا يمكن إنكار أن أداءهم كان أفضل حتى الآن من نظرائهم في أماكن أخرى في الشرق الأوسط. وفي عام 1975، كان لدى السعوديين والليبيين نفس الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد تقريباً؛ واليوم ارتفع سعر الصرف السعودي بنسبة 353%. ويمثل الخليج وإسرائيل (البقعة المزدهرة الأخرى في المنطقة) 14% فقط من سكان الشرق الأوسط، ولكنهما يشكلان 60% من ناتجه المحلي الإجمالي، و73% من صادراته من السلع، و75% من الاستثمار الأجنبي المباشر (انظر الرسم البياني 2).

لكن المملكة العربية السعودية، مثل جيرانها، تكافح مشاكل بنيوية عميقة. ولا

يزال المواطنون ينظرون إلى وظيفة مريحة في القطاع العام باعتبارها حقاً مكتسباً. توظف الحكومة 53% من السعوديين العاملين، على الرغم من انخفاض ذلك من 66% في عام 2019. ولا تعلم المدارس مهارات قابلة للتسويق. فالأجور مرتفعة للغاية بحيث لا يمكن للمملكة أن تصبح مركزاً للتصنيع، على الأقل دون دعم الدولة المكلف.

ويأمل الأمير محمد أن يصل الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2030. وفي العام الماضي كان 8 مليارات دولار فقط. وهذا يجعل الحكومة العامل الرئيس للتحويل الاقتصادي، وهو أمرٌ مثيرٌ للقلق من ناحيتين. أولاً، أصبحت مواردها المالية رهينة لأسواق النفط. ويقدر المحللون أن المملكة تعاني من عجز عندما ينخفض السعر إلى أقل من 100 دولار للبرميل، إذا تم تضمين الإنفاق خارج الميزانية من قبل صناديق الثروة السيادية. ويبلغ حالياً حوالي 90 دولاراً، وهو أعلى مستوى له منذ عام تقريباً.

ثانياً، ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كانت استثمارات الحكومة في التنويع ستؤتي ثمارها. وتتوقع رؤية 2030، المخطط الاقتصادي للمملكة، أن تساهم السياحة بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي السعودي بحلول نهاية العقد. ويزعم المسؤولون أن الصناعة ستولد مليون فرصة عمل، وهو ما يكفي لتوظيف واحد من كل 20 سعودياً، وهي نسبة أعلى مما هي عليه في فرنسا أو إسبانيا. لكن هناك أدلة قليلة على الفيضان المأمول لـ 100 مليون زائر سنوياً. في العام الماضي، كان هناك 16 مليوناً فقط، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة - أي أقل بحوالي 1.5 مليون عما كان عليه في عام 2016، وهو العام الذي تم فيه اعتماد الرؤية.

وهناك مصدر آخر للقلق يتمثل في أن الحجج الأيديولوجية التي يتغاضى عنها القادة بفارغ الصبر سوف تعود إلى الظهور في مرحلة ما. وتسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق انفراجة مع إيران حتى مع استمرار الأخيرة في إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب لبرنامجها النووي. وإذا ذهب النظام إلى أبعد من ذلك وقام بتصنيع قنبلة، فقد يؤدي ذلك إلى سباق تسلح إقليمي - أو حتى حرب.



الصورة: أنتوني جيريس / جيتي إيماجيس

كان الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ضعيفاً نسبياً خلال العقدين الماضيين، ولكن من غير المرجح أن يظل على هذا النحو إلى الأبد. الصراع الخطير في الأراضي المقدسة يمكن أن يهز الاتفاقات العربية مع إسرائيل. لقد انحسر العنف في ليبيا وسوريا واليمن، لكن النزاعات الأساسية لا تزال دون حل. واجه الأسد موجة من الاحتجاجات الشهر الماضي في السويداء، المحافظة الجنوبية المضطربة. والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على الرغم من أنهما المشجعان الرئيسيان للشرق الجديد، فإنهما غالباً ما يختلفان حول كل من السياسة الخارجية والمسائل الاقتصادية.

والخطر الأخير هو أن تخطئ المنطقة في تحقيق توازنها الجيوسياسي. ولا تزال أميركا الدولة الوحيدة الراغبة والقادرة على استعراض قوتها العسكرية في مختلف أنحاء المنطقة، كما أن هيمنتها على النظام المالي العالمي تمنحها نفوذاً اقتصادياً لا مثيل له. ولا يمكن لدول الخليج المخاطرة بفقدانها كشريك. ومع ذلك، فإن مغامراتهم مع روسيا والصين تثير غضباً متزايداً في واشنطن. وفرضت أميركا عقوباتٍ على عدد قليل من الشركات في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك شركة متهمة بتزويد روسيا بطائرات بدون طيار. وأرجأت صفقة بيع طائرات مقاتلة من طراز إف-35 إلى البلاد بسبب مزاعم عن وجود عسكري صيني في ميناء في أبو ظبي.

ويشير إميل حكيم من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز أبحاث بريطاني، إلى أن دول الخليج "تخطط جزئياً لازدهارها المستقبلي على افتراض أن الصعود الاقتصادي للصين سيستمر". على الرغم من أن هناك أضواء تحذيرية تومض فوق الاقتصاد الصيني: نمو بطيء، وشيخوخة السكان، وسوق العقارات المحتضر. إن المقامرة الكبيرة على الصين تؤدي إلى تنفير أميركا وقد تترك الخليج في موقف صعب.

والحقيقة هي أن الأمير محمد ليس أول زعيم إقليمي يغني عن النهضة في الشرق

الأوسط. فهناك العديد ممن هم مثله بين العصر الحالي وفترة التسعينيات، وهي فترة أخرى بدت فيها المنطقة وكأنها تحاول وضع ماضيها العنيف وراء ظهرها. وبدا أن اتفاقات أوسلو تبشر بنهاية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فقد توقفت الحرب الأهلية الطويلة في لبنان. وتحدث الحكام المستبدون في مصر والأردن وسوريا عن فتح اقتصاداتهم المتخلفة. وكذلك فعل عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي آنذاك، الذي وعد بإصلاحات جريئة وسعى إلى تحسين العلاقات مع إيران.

وفي عام 1993، كتب شيمون بيريز، وزير خارجية إسرائيل آنذاك، كتاباً بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" جادل فيه بأن التجارة من شأنها أن تلعب دوراً في تهدئة المنطقة. وقال: "في نهاية المطاف، سوف يتحد الشرق الأوسط في سوق مشتركة". "إن وجود هذه السوق المشتركة في حد ذاته سيعزز المصالح الحيوية في الحفاظ على السلام على المدى الطويل".

وللأسف كان للتاريخ أفكاراً أخرى. وتتوقف عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية تدريجياً. وغزت أميركا العراق عام 2003 وأرسلت إسرائيل جيشها إلى جنوب لبنان عام 2006. لقد أثبت المستبدون، الذين يفترض أنهم يقومون بالتحديث في جميع أنحاء المنطقة، أنهم سيئون للغاية في مرحلة التحديث، التي عجلت بالربيع العربي. وظلت اقتصادات الخليج تعتمد على النفط، باستثناء دبي، التي لم يكن لديها الكثير من النفط في البداية.

إن عصر السلام والتنمية هو رؤية مغرية، ولكن لتحقيق هذه الرؤية، يجب على الحكام المستبدين في المنطقة أن يكونوا جادين في الحفاظ على السلام وأذكياء في إصلاح اقتصاداتهم. فالظروف الحالية تمنحهم الفرصة للتغيير، وتوفر القوى التكنولوجية والجيوسياسية الحافز لهم. والباقي متروك لهم.

هوية البحث

عنوان البحث: دول الخليج تريد إعادة تشكيل الشرق الأوسط حسب صورتها

تأريخ النشر: تشرين الثاني - نوفمبر 2023

- إيكونوميست

رابط البحث:

<https://www.economist.com/briefing/2023/09/07/the-gulf-countries-want-to-reshape-the-middle-east-in-their-image>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org